

استدل له لضعفه بعدم فتح العراق ففأيد لا يتبع أن يجبر به  
 النبي صلى الله عليه وسلم لعله بأنه سيقع ويكون من معجزات النبوة  
 والأخبار بالمعانيات المستقلات كما أنه صلى الله عليه وسلم وقت  
 لأهل الشام بالحجفة في جميع الأحاديث الصحيحة ومعلوم أن الشام  
 لم يكن في يومئذ وقد تبنت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى  
 عليه وسلم أنه اجتمع الشام واليمن والعراق وأنهم يأتون بهم  
 والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وأنه صلى الله عليه وسلم أخبر  
 بأنه زويت له مشارق الأرض ومغاربها وقال سيبلغ ملك أبي  
 ماري إلى منتهى وأهم سيمخون مصر وهي أرض يدر فيها القبط  
 وإن عيسى صلى الله عليه وسلم ينزل على المنارة البيضاء شرق دمشق  
 وكل هذه الأحاديث في الصحيح وفي الصحيح من هذا القبيل ما يطول  
 ذكره والله أعلم وأجمع العلماء على أن هذه الموافقة شرعية قالت  
 مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور رحمهم الله في وجوب  
 حتى لو تركها وأحرم بعد مجاوزتها ولم يزمه دم وصحح حجة  
 وقالت عطاء والحنفي لا يثنى عليه وقال سعيد بن جبير لا يصح  
 حجه وفائدة الموافقة أن من أذبحها أو عمره حرر عليه مجاوزتها  
 بغير إهرام ويلزمه دم كما ذكرنا وقال أصحنا فإن عاد إلى  
 الميقات قبل التلبس بسك سقط عنه الدم وفي المراد بهذا النكاح  
 خلاف منتشر وأما من لا يريد حجاً ولا عمره فلا يلزمه الإحرام  
 لدخول مكة على الصحيح من عندنا سواء دخل لحاجة تنكرت كخطاب  
 وحشاش وصيا ودونهم ولا تنكرت كزيارة وزيارة ونحوهما  
 والشافعي رحمه الله قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج أو عمره  
 إن دخل مكة أو غيرها من الحرم إلا ينكر بشرط سبق بيانه في  
 قول كتاب الحج وأما من مر بالميات غير مر بدخول الحرم  
 لحاجة دونه ثم بدله أن يحرم فيجر من موضعه الذي بدله



عنه

فيه فإن جاوزه بلا إحرام ثم أحرم ثم ولى من الدم وإن أحرم من  
 الموضع الذي بدله اجزأه ولا دم عليه ولا يكلف الرجوع إلى  
 الميقات **قوله** وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة  
 ذا الحليفة ولأهل الشام بالحجفة ولأهل نجد قرن خمر نأبأ ليلف  
 وهو لا يوجد لأنه موضع واسم يجبل فوجب صرفه والذي وقع  
 بغيره ليلف يقرأ منونا وأما قوله ليلف منه كما جرت عادة بعض  
 المخدئين يكتبون سمع الله بغيره ليلف ويقرب بالسوفين ويجعل  
 على ثعبان يقرأ قرن منصوبا بغيره ثوبين ويكون أزاراً به البقعة  
 وتركه صرفه **قوله** صلى الله عليه وسلم فهن هن وإن أتى عليهن  
 من غير أهلهن قالت النجاشي رحمه الله هكذا جازت هذه الرواية  
 في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة قاله ووقع عند بعض  
 رواة البخاري ومسلم فهن لهن وكذا رواه أبو داود وغيره  
 وكذا رواه مسلم من رواية ابن أبي شيبة وهو الوجه لأنه ضمير أهل  
 هذه المواضع قالت وقوله ليروية الشهرية أن الضمير فيهن  
 غايد على المقام والاقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن  
 ونجد أي هذه الموافقة هذه الاقطار والمراد بالهليلج الخدوف  
 المضاف وأقام المضاف إليه مقامه **قوله** صلى الله عليه وسلم  
 لين أت عليهن من أهلهن معناه أن الشامي مثلاً إذا أمر بميقات  
 المدينة في ذهابه لزمه أن يحرم من ميقات المدينة ولا يجوز له أن  
 تأخيره إلى ميقات الشام الذي هو الحجفة وكذا الباقي من الموافقة  
 وهذا الاختلاف فيه **قوله** صلى الله عليه وسلم فهن هن وإن أتى  
 عليهن من غير أهلهن من أزار الحج والعمرة فيه دلالة للمذهب  
 الصحيح فيمن مر بالميات لا يريد حجاً ولا عمره أنه لا يلزمه الإحرام  
 لدخول مكة وقد سبق المسئلة وأضحة قال بعض العلماء فيه  
 دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور وقد سبق المسئلة وضحة